تأثير كورونا على المشاريع الصغيرة والمتوسطة

نشرت في 2020/4/5

بعد مرور شهر تقريبا على انتشار جائحة كورونا في الأراضي الفلسطينية، تبدو المشاريع الصغيرة والمتوسطة هي الأكثر تضررا بانتشار الجائحة. سوف تعاني هذه المشاريع من مشكلتين رئيسيتين في المدى القصير والمدى المتوسط والطويل. المشكلة الأولى، في المدى القصير، تتمثل في شح السيولة التي تمكّنها من الصمود والاستمرار في عملها إلى أن تمر أزمة كورونا. والمشكلة الثانية، في المدى المتوسط والطويل، تتمثل في الخسائر التي سوف تتكبدها المشاريع الصغيرة نتيجة الوباء والإجراءات المصاحبة له، بما في ذلك إجراءات حالة الطوارئ وأغلاق المحلات وحظر الحركة وغيرها، والتي قد تستمر حتى بعد انتهاء حالة الطوارئ.

بالنسبة للمشكلة الأولى، وهي السيولة اللازمة لوفاء تلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتزاماتها، وخصوصا أجرة المحال ورواتب العاملين وأقساط البنوك وثمن المواد الخام وغيرها. لكي تستمر هذه المؤسسات في عملها وتتخطى الأزمة، التي قد تستغرق بضعة شهور، فهي بحاجة إلى سيولة تغطي العجز الناجم عن زيادة المصاريف عن الإيرادات. جزء من هذا العجز قد تتم تغطيته من ادخارات سابقة أو من قروض عائلية، ولكن في العادة يتم اللجوء إلى البنوك للاقتراض (أو إلى مؤسسات الإقراض المتخصصة). المشكلة أن أصحاب هذه المشاريع الصغيرة والمتوسطة قد يكونوا مدينين فعلاً لتلك البنوك التي تطالبهم بسداد قروضهم السابقة، ولن تستطيع تقديم قروض إضافية لهم. كما أن هذه البنوك نفسها قد لا تجد لديها السيولة الكافية لتمويل الطلب المتزايد على القروض.

بالنسبة للمشكلة الثانية، وهي المتعلقة بالأرباح والخسائر، فإن الجائحة، إذا استمرت طويلا، سوف تؤثر في أرباح تلك المشاريع من ناحيتين، الأولى ضعف الطلب وبالتالي ضعف الإيرادات، والثانية تتعلق بالتكاليف التي ليس بالإمكان تقليصها. بالنسبة للإيرادات، فكثير من المؤسسات الصغيرة مثل المطاعم والمقاهي والفنادق ومحلات الأزياء واجهت انخفاضاً في الطلب على منتجاتها (ما عدا، ربما، محلات المواد الغذائية الأساسية والصيدليات) نتيجة الإجراءات الحكومية من جهة أو نتيجة ضعف القدرة الشرائية للمواطنين من جهة أخرى، وأيضا نتيجة القيود على الحركة، أو ما أصبح يطلق عليه التباعد الاجتماعي وما صاحبه من إلغاء مناسبات اجتماعية مثل الأعراس والندوات وبيوت العزاء والورشات وغيرها. وهناك قلق من أن يستمر الوضع كذلك لفترة طويلة.

في ظل هذا التراجع في الإيرادات، أصبحت الشركات مضطرة للتخفيف من التكاليف، وبدأت بالتكاليف التشغيلية وبالذات العمال، خصوصا في الشركات التي تشكل فاتورة الأجور فيها نسبة كبيرة من التكاليف الكلية. ولكن ليس من

السهل تقليص بعض التكاليف لعدة أسباب. هناك أولا مصاريف ثابتة مثل أجرة المحل واستهلاك الأثاث والمعدات ومصاريف الصيانة والموظفين الذين لا يمكن الاستغناء عنهم (سواء لوجود عقود ملزمة أو لأسباب إنسانية او لصعوبة استرجاعهم إذا تحسنت الأمور)، وكذلك – وهذا الأهم – الأقساط المستحقة على المؤسسات للبنوك لتسديد القروض التي حصلوا عليها لتمويل مشاريعهم. نتيجة لذلك، فإن معظم الشركات الصغيرة، بل وبعض الشركات الكبيرة أيضا، سوف تحقق خسائر كبيرة نتيجة انتشار الوباء.

فحتى لو تم معالجة مشكلة السيولة من خلال مشاريع إقراض للمشاريع الصغيرة أو غيرها، فإن ذلك لن يحل مشكلة الربحية التي قد تضطر الكثير من المؤسسات الصغيرة للخروج من السوق وانضمام أصحابها إلى جحافل العاطلين عن العمل، ما لم يتم تدارك ذلك من خلال خطة اقتصادية تراعي وترعى هذه المؤسسات.

ما هو مطلوب ليس فقط معالجة مشكلة السيولة، وإنما أيضا معالجة المشكلة الأكبر، وهي الخسائر التي سوف تمنى بها الكثير من المشاريع، والتي قد تهدد بقاءها في السوق. وإذا كانت الشركات الكبيرة تستطيع أن تحتمل الخسائر المتراكمة سنة أو سنتين أو أكثر، فإن المشاريع الصغيرة والمتوسطة لا تستطيع الصمود كثيرا إذا تراكمت الخسائر لفترة ولو محدودة.